المجلس القومى لحقوق الإنسان
لجنة الحقوق الاجتماعية

تقرير الزيارة الميدانية

مستشفى الخانكة للصحة النفسية وعلاج الإدمان

الأحد الموافق ١٤ يونيو ٢٠٢٦

إعداد: أ/ أسماء فوزي
مسؤول الأمانة الفنية- لجنة الحقوق الاجتماعية

إشراف ومراجعة: الدكتورة/ وفاء بنيامين
عضو المجلس وأمين لجنة الحقوق الاجتماعية

تقرير الزيارة الميدانية

في إطار متابعة المجلس القومي لحقوق الإنسان لأوضاع مؤسسات الصحة النفسية وتعزيز الحق في الصحة، وتنفيذًا لخطة عمل لجنة الحقوق الاجتماعية، قام وفد من المجلس يوم الأحد الموافق ١٤ يونيو ٢٠٢٦ بزيارة ميدانية إلى مستشفى الخانكة للصحة النفسية وعلاج الإدمان، بمشاركة الدكتورة/ وفاء بنيامين أمينة لجنة الحقوق الاجتماعية، والدكتورة/ هويدا عدلي عضو لجنتى الحقوق الاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية، والأستاذة/ أسماء فوزي والأستاذة/ هاجر أبو العينين من الأمانة الفنية.

في بداية الزيارة الميدانية استقبل وفد المجلس الدكتور أيمن عباس رئيس الإدارة المركزية للأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان، بحضور الدكتور صلاح جاد مدير المستشفى وعدد من أعضاء الفرق الطبية والإدارية. وتم تقديم عرضا حول الخدمات المقدمة بالمستشفى التي تضم ٣٠ قسمًا علاجيًا وتقدم خدمات الكشف والعلاج والفحوصات والدواء مجانًا للمرضى، خاصة من يصدر لهم قرار بالعلاج على نفقة الدولة. وذُكر أن المستشفى تم إنشاؤها سنة ١٩١٢ على مساحة ٥٧٠ فدان، تبقى منها الآن ضمن مساحة المستشفى الفعلية تقريباً ١٧٠ فدان. وأفاد د. عباس أن السعة التشغيلية للمستشفى تبلغ ١٨٠٤ سرير، وتفوق نسبة الإشغال الحالي نسبة ٨٠ %. وتتضمن المستشفى ٢٠ قسما (علاج نفسي، وإدمان)، إضافة إلى أقسام دائرة المودعين، والبالغة ١٠ أقسام، وهي الأقسام المختصة بعلاج المرضى المودعين بأوامر من السلطات القضائية الذين ارتكبوا جرائم وهم تحت تأثير المرض العقلي، وذلك بعد فحصهم بمستشفى العباسية للصحة النفسية. ويبلغ عدد المودعين حاليا ٦٨٧، من قدرة استيعابية تبلغ ٦٩٠ ، ويتم تقسيم المودعين على ١٠ أقسام ويتضمن كل قسم تقريبا من ٦٠ ل ٨٠ مودع.

ثم قام وفد المجلس بتفقد الأقسام والعيادات الخارجية ومشروعات التطوير الجارية بالمستشفى. وشملت الزيارة تفقد أقسام الرجال (الطوعي والإلزامي)، وأقسام التأهيل النفسي، وعيادات الأطفال والمراهقين، حيث تابع الوفد أوضاع المرضى ومدى تمتعهم بحقوقهم في الرعاية والعلاج. كما تم الإطلاع على عددا من ملفات المرضى والخطط العلاجية، ومدى انتظام زيارات الأسر ووسائل التواصل مع ذويهم، بما يدعم الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية للمرضى. وفي جولة منفصلة، تفقد الوفد أقسام المرضى المودعين بموجب أحكام وقرارات قضائية، وأطلع على أوضاع الإقامة والرعاية والخدمات المقدمة لهم. وخلال الزيارة الميدانية تلاحظ الآتي فيما يتعلق بالبنود التالية:

أولا: الاحتياجات والتحديات الأساسية:

١. البنية التحتية والتجهيزات:

- تواصل المستشفى جهودها في تطوير البنية التحتية، حيث تم انتهاء عدد من مشروعات التطوير منذ الزيارة السابقة التي قام بها المجلس في مايو ٢٠٢٣، كاستكمال بناء المبني الجديد لعيادات الصحة النفسية وسكن الأطباء والإدارة بالمستشفى، والذي كان تحت الإنشاء. كذلك تم الانتهاء من تحديث نظام الصرف الصحي والمرافق ذات الصلة في الأقسام المختلفة.

- تقادم البنية التحتية وتآكل بعض المباني والمرافق الخدمية كأنظمة التهوية، وأشير إلى استلام المستشفى لعدد كبير من أجهزة التكييف في بداية العام الجاري، ولم يتم تركيبها نظرا لضرورة تحديث النظم والشبكات الكهربائية بما يسمح بتشغيل أجهزة التكييف.

- لا تزال الطرق الداخلية بالمستشفى غير ممهدة، مما يؤثر على سهولة الحركة داخل المستشفى، خاصة مع إتساع مساحتها، وأشير إلى أنه سيتم النظر في هذا الأمر، خاصة بعد التمكن من إصلاح شبكة الصرف الصحي.

- وبرغم الانتهاء من تطوير وتجديد المطبخ الرئيسي للمستشفى منذ عدة سنوات، لا يزال تشغيله الكامل مرتبطاً بالانتهاء من إجراءات توصيل الغاز الطبيعي، بما يحقق الاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة ويرفع كفاءة خدمات التغذية المقدمة للمرضى، الأمر الذي سيوفر جهد ووقت العاملين.

٢. الموارد البشرية والخدمات والاحتياجات الطبية اللازمة:

- تبلغ نسبة الأطباء إلى المرضي في المستشفى ١ إلى ٢٥، ونسبة التمريض ١ إلى ٩. هناك عدد كاف من الأطباء النفسيين والعلاج الطبيعي والأسنان، بينما يوجد نقص في بعض التخصصات الطبية، خاصة الأطباء المقيمين تخصص الأمراض الباطنة، العظام، الجراحة، والرمد، الأمر الذي يستدعي زيادة نسبة التعاقدات للتخصصات المطلوب توافرها بالمستشفى، تقليلا لتكاليف نقل بعض المرضي خارج المستشفى لتلقي الرعاية الطبية والعلاج اللازم في المستشفيات الخارجية.

في هذا السياق، أفادت إدارة المستشفى بأن الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان قامت بالتعاقد مع عدد من الأخصائيين النفسيين لسد العجز الناتج عن محدودية التعيينات الحكومية، بما يسهم في ضمان استمرارية الخدمات العلاجية والتأهيلية.

- تتوافر وحدة تحاليل ووحدة أشعة بالمستشفى تتضمن الأجهزة الأساسية اللازمة. ويوجد سيارة إسعاف واحدة في المستشفى لخدمة كافة المرضى، الأمر الذي يضعف ويصعب عملية نقل المرضى لتلقي العلاج الخارجي بالمستشفيات المتخصصة خاصة في حالات الطوارئ. وأشير إلى ضرورة رفع كفاءة منظومة التعقيم، حيث يتواجد ٥ أجهزة، يعمل منهم واحد فقط ويحتاج كذلك لصيانة.

- كما تبرز الحاجة إلى تعزيز خدمات الصيانة الفنية للأجهزة الطبية، أو التعاقد مع شركة صيانة متخصصة بما يضمن استدامة الخدمات الصحية المقدمة. خاصة أن المتواجدين لأعمال الصيانة عدد من أفراد معاوني الخدمة من غير المتخصصين.

- وتمت الإشارة إلى الحاجة إلى زيادة أعداد ملابس المرضى وكذلك زي التمريض.

٣. السعة التشغيلية وجودة الإقامة:

- تبلغ السعة التشغيلية للمستشفى ١٨٠٤ سرير، وتبلغ نسبة الإشغال الحالي ٨٠% تقريبا، ويعد استمرار ارتفاع معدلات الإشغال وكثافة بعض العنابر أحد التحديات الرئيسة، لا سيما بأقسام دائرة المودعين، الأمر الذي يتطلب مواصلة العمل على تحسين بيئة الإقامة وتقليل الكثافات بما يتوافق مع معايير الرعاية الصحية والكرامة الإنسانية.

وعلى سبيل المثال خلال تفقد أقسام دائرة المودعين (قسم ٨) ، تلاحظ أن عدد كبير من المرضي نائمين، ويعاني أغلبهم من أعراض المرض النفسي كضعف القدرة على الكلام بشكل واضح، وضعف البنية الجسدية .كما تلاحظ ضعف التهوية، والإكثار من استخدام المعطرات والبخور. الأمر الذي يستدعي النظر في تحديث نظم التهوية، وتأسيس عنابر جديدة لاستيعاب المرضى، خاصة مع وجود بعض الحالات من المرضى المزمنين التي تظل في المستشفى نظرا لعدم وجود عائل أو أسر لاستقبالها.

٤. التأهيل والعلاج بالعمل:

تبيّن أن برامج التأهيل والعلاج بالعمل تمثل أحد المحاور المهمة في خطة الرعاية بالمستشفى، إلا أن الورش المتاحة ما زالت محدودة من حيث التنوع والإمكانات، وتقتصر بصورة رئيسة على أنشطة النجارة وصناعة الأحذية، كما لوحظ تقادم بعض الورش واحتياجها إلى التطوير والتحديث. ويستدعي ذلك التوسع في الأنشطة التأهيلية والمهنية بما يدعم تنمية مهارات المرضى ويعزز فرص إعادة دمجهم في المجتمع بصورة أكثر فاعلية.

ثانياً: الجوانب الإيجابية والممارسات الجيدة:

- رصد الوفد استمرار جهود التطوير والتحديث بالمستشفى، بما يعكس توجهاً مؤسسياً لتحسين جودة الخدمات الصحية والنفسية المقدمة للمرضى.
- أشاد الوفد بمشروع إنشاء قسم مخصص للدخول الإلزامي لعلاج الإدمان، وما يوفره من بيئة أكثر ملاءمة لاستقبال المرضى وتقديم الرعاية المتخصصة وفقاً لاحتياجاتهم العلاجية.
- كما اطلع الوفد على مشروع إنشاء صالة رياضية ووحدة للعلاج الطبيعي ما زالا قيد التنفيذ، بما يدعم برامج التأهيل البدني والنفسي ويسهم في تحسين جودة الحياة للمرضى والمودعين.
- لوحظ تقديم خدمات متميزة في مجال طب الأسنان، بما يضمن حصول المرضى على رعاية صحية متكاملة دون تمييز.
- كما تبيّن أن المستشفى تقدم من خلال العيادات الخارجية خدمات طبية في تخصصات متعددة للمواطنين من خارج المستشفى، وهو ما يسهم في دمج خدمات الصحة النفسية ضمن المنظومة الصحية العامة، ويحد من الوصمة المجتمعية المرتبطة بمؤسسات الصحة النفسية وعلاج الإدمان، اتساقاً مع مبادئ عدم التمييز والاندماج المجتمعي وتعزيز الحق في الصحة.

ثالثا: التوصيات:

- استمرار جهود تطوير البنية التحتية ودعم المستشفى بالموارد البشرية والتخصصات الطبية والإدارية والإمكانات الفنية اللازمة.
- تقليل كثافة العنابر، لضمان الحماية من الأمراض المعدية، والعمل على إنشاء غرف أقل كثافة داخل المستشفى، خاصة مع وجود مساحة تسمح بالبناء داخل المستشفى، والعمل على توفير التكاليف اللازمة لتلك الإنشاءات لضمان حماية حقوق المرضى وتلقي العلاج في ظل بيئة آمنة.
- استمرار تطوير خدمات التأهيل والعلاج بالعمل باعتبارها أحد المحاور الأساسية للتعافي وإعادة الدمج المجتمعي. ودعم وتطوير الورش والأنشطة التأهيلية ورفع كفاءتها بما يتيح للمرضى فرصًا أفضل لاكتساب المهارات وتعزيز الاستقلالية وتحسين جودة الحياة.
- زيادة أعداد الأسّرة بمستشفيات الصحة النفسية وعلاج الإدمان التابعة للأمانة العامة للصحة النفسية، والتي تبلغ ما يقرب من ستة آلاف سرير على مستوى الجمهورية لاستيعاب الاحتياج المتزايد.
- زيادة أعداد الفرق الطبية المؤهلة في قطاع الصحة النفسية وعلاج الإدمان، وتدريب وتأهيل الأخصائيين النفسيين من غير الأطباء لتمكينهم من القيام بدورهم في هذا القطاع.
- التعاون مع وزارة الصحة والسكان لتلبية احتياجات الصحة النفسية ورفع وعي المجتمع بحقوق الأشخاص الذين يعانون من اعتلال الصحة النفسية، ورفع وعي الأسر بحقوقهم وخاصة النساء والمسنين بالتعاون مع الجهات الإعلامية.

- دعم المبادرات والبرامج التي تهتم بالصحة النفسية وغرس ثقافة الاكتشاف المبكر للمرض النفسي والتخلص من وصمة العار الملازمة له بالمجتمع، وتوفير سبل العلاج والتعافي من الاضطرابات النفسية، وإعادة التأهيل والدمج بالمجتمع.
- توجيه الدعوة إلى الجهات الإعلامية للقيام بحملات للتوعية بحماية الصحية النفسية وتغيير الصورة النمطية السلبية للمرض النفسي والمتعافين من الإدمان.
- التنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي لوضع آليات مناسبة لرعاية المتعافين بلا مأوى، بما يضمن استمرارية الرعاية وعدم التأثير على الطاقة الاستيعابية للمستشفى.
- تنظيم أنشطة تدريبية متخصصة لأهالي المرضى وبعض العاملين بقطاع الصحة النفسية بالتعاون مع لجنة الحقوق الاجتماعية وإدارة التدريب ودعم القدرات بالمجلس، وتكثيف التعاون مع منظمات المجتمع المدني لدعم المرضى وتنفيذ الأنشطة التأهيلية.
- استمرار المجلس في القيام بالزيارات التفقدية لمستشفيات الصحة النفسية ومراكز علاج الإدمان تنفيذا لخطة عمله لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وختاما، يؤكد المجلس القومي لحقوق الإنسان استمرار تعاونه مع الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان، واستمرار قيامه بالزيارات الميدانية لمتابعة الأوضاع، وذلك دعمًا لتعزيز لحق في الصحة النفسية وتعزيزًا لحقوق المرضى، واتساقًا مع الدستور المصري والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.